الخصخصة ودورها في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣

صالح عمار منصور الطويل

الملخص:

قام الباحث بدراسة دور الخصخصة في تطوير القطاع المصرفي في ليبيا، حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر الخصخصة على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية وذلك لمعرفة أهم الصعوبات التي تعرقل تحقيق أهدافها وذلك من خلال دراسة واقع هذه المصارف ومعرفة أوجه خدماتها واستثماراتها والدور الذى تلعبه في تقديم الخدمات للعملاء، وانتهجت الدراسة أسلوب المنهج الاستقرائي المتمثل في دراسة واستقراء واقع المصارف التجارية ومحاولة تحليل ما يواجهها من صعوبات ومعوقات تتعلق بأوجه الائتمان والسلف والخدمات المصرفية للعملاء وذلك من خلال النشرات والدوريات والتقارير السنوية والزيارات الميدانية إضافة إلى بناء نموذج قياسي لقياس أثر الخصخصة على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية خلال فترة الدراسة.

Abstract:

The researcher studied the role of privatization in the development of the banking sector in Libya, where the study aimed at explaining the effect of privatization on the services and investments of commercial banks in Libya in order to know the most important difficulties that impede the achievement of their objectives by studying the reality of these banks and knowing the aspects of their services and investments and the role they play in providing services The study is based on the method of inductive method of studying and extrapolating the reality of commercial banks and trying to analyze the difficulties and obstacles related to aspects of credit and advances and banking services to customers through publications, periodicals and reports age And field visits, as well as building a standard model to measure the impact of privatization on the services and investments of Libyan commercial banks during the study period.

أولاً: المقدمة:

في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي تمخض عنه الثالوث العالمي [صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية] ادركت

دول العالم أن هناك تحديات جديدة (اقتصادية واجتماعية) فكان من اللازم عليها أن تنتهج استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تتناسب مع هذه التطورات ومن خلال تطبيق تدابير وإجراءات شاملة لتقوية وتعبئة الموارد وتعزيز كفاءة استخدامها. وذلك بإتباع سياسات اقتصادية ترتكز على الاصلاحات الهيكلية في اقتصادها بعدة أوجه كترشيد الانفاق وتحرير الاقتصاد والتعويل على آليات السوق وتدعيم هيكل الميزانيات الحكومية وتحسين القدرة على جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ولعل أحد أهم هذه الإجراءات والخطوات الأساسية في عملية التحول هي إعادة النظر في جهد القطاع العام والعمل على تعظيم جهد القطاع الخاص وتأهيله لممارسة جهد أكبر في عملية التنمية والسير نحو الخصخصة[i].

أن موضوع الخصخصة الذي برز كجزء من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة لم يكن متداولاً بصورة واسعة قبل الثمانينات من القرن الماضي، إنما كان هناك اهتماماً وجدلاً متبايناً حول القطاع الخاص ومساهمته الفاعلة في النشاط الاقتصادي. ففي ليبيا عام ٢٠٠١ تم إصدار قرار رقم (١٨٤) بالأدن يمتلك مصرف الصحاري ومن أجل بناء قطاع مصرفي سليم لابد من خصخصة المصارف التجارية وجعلها تتنافس بحرية، ذلك أن هيكل الجهاز المصرفي في العديد من البلدان العربية يتسم بارتفاع مساهمة القطاع العام ومن ثم سيطرة الحكومات على إدارة وأعمال هذه المصارف، وبالتالي فإن خصخصة بعض المصارف وتقليل سيطرة الدولة عليها أمراً هاماً في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد وإدراكاً لأهمية تقييم التوجه المتباين نحو خصخصة المصارف ولغرض الوقوف على مدى فاعلية هذا التوجه في التماشي مع معايير الكفاءة والاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد المالية وفي هذا البحث سنحاول تقييم توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) على المصارف التجارية الليبية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية فى تدنى حجم الاستثمارات المالية للقطاع المصرفى الليبي، وذلك بالرغم من تكدس الكثير من السيولة بهذه المصارف واعتمادها على الاستثمارات الموجهة كالقروض والسلف الاجتماعية وبعض التسهيلات الائتمانية ويوضح الجدول رقم (١) تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣ حيث يلاحظ من الجدول زيادة اجمالي قيمة القروض الممنوحة والتى تعتبر اهم استثمارات المصارف التجارية بليبيا فقد بلغت اجمالي القروض خلال عام ٢٠٠٠ ما قيمته ٥.٦ مليون دينار ليبي وأخذت في الزيادة خلال فترة الدراسة حتى وصلت عام ٢٠١٣ ما قيمته ١٧.٥ مليون دينار ليبي نتيجة لتكدس السيولة النقدية.

جدول رقم (١) تطور القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(القيمة بالمليون دينار)

البيان / السنوات	قروض للأنشطة الاقتصادية (إنتاجية وخدمية)	قروض عقارية	قروض النهر الصناعي	سلف اجتماعية	إجمالي القروض
٢٠٠٠	٢٨٠٢.٩	١٤٦٨.٤	٣٧٣.٠	٩٣٩.٢	٥٥٨٤.٠
٢٠٠١	٣١٥٦.٠	١٤٣٦.٩	٣٧٣.٠	١٠٩١.٧	٦٠٥٧.٦
٢٠٠٢	٣٢٦٩.٨	١٣٩٨.١	٣٧٣.٠	١٣١٦.٩	٦٣٥٧.٨
٢٠٠٣	٣٥٤٩.٠	١٤٧٢.١	٣٧٣.٠	١٣٨١.٠	٦٧٧٥.١
٢٠٠٤	٣١٩٤.٢	١٤٥٦.٢	٣٧٣.٠	١٤٨٦.٩	٦٥١٠.٣
٢٠٠٥	٢٧٠١.٦	١٤٢٦.٣	٣٧٣.٠	١٦٦٥.٧	٦١٦٦.٦
٢٠٠٦	٣٥٨٩.٩	١٤٧٠.١	٣٧٣.٠	١٧٠٩.٩	٧١٤٢.٩
٢٠٠٧	٤٥٤٤.٠	١٥٠٧.١	٣٢٨.٥	١٨٩٩.٩	٨٢٧٩.٠
٢٠٠٨	٦٥٩٦.٨	١٣٠٠.٠	١٧٤.٠	٢٤٧٣.٣	١٠٥٤٤.٩
٢٠٠٩	٧٣٤١.٨	١٢٧٨.٨	٠.٠	٣١٩٢.١	١١٨١٢.٧
٢٠١٠	٨٠٨٦.٨	١١٨٧.٢	٠.٠	٣٧٧٠.٦	١٣٠٤٤.٦
٢٠١١	٨٢٩٤.٧	١١٥٤.٧	٠.٠	٣٣٣٧.١	١٢٧٨٦.٥
٢٠١٢	٩٦٦٠.٢	١١٤٧.٩	٠.٠	٤٩٧٣.٥	١٥٧٨١.٦
٢٠١٣	١٠٠٦٧.٠	١١٣٤.٠	٠.٠	٦٣٣١.٦	١٧٥٣٢.٦
الإجمالي	**٧٦٨٥٤.٧**	**١٨٨٣٨.٣**	**٣١١٣**	**٣٥٥٦٩.٤**	**١٣٤.٣٧٦.٢**

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد ٢٠٠٧-٢٠١٠- ٢٠١٣.

وعليه فان المشكلة البحثية تتمثل في الاجابة على التساؤل التالي: (**هل التوسع في استقطاب المستثمرين المحلين والأجانب ولامتلاك نسبة من أسهم المصارف التجارية الليبية في ظل التوجه نحو توسيع قاعدة الملكية سيساهم في تحسين وتطوير الصناعة المصرفية داخل الجهاز المصرفي الليبي، وأن هذا التوسع سيكون لصالح المستثمرين الأجانب على حساب المستثمرين المحليين الواجب دعمهم؟**)

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلي النقاط التالية:

أ- التعرض لدراسة المصارف التجارية والتعرف على أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجهها ومحاولة تذليلها من خلال إيجاد المناسبة لها.

ب- التركيز على تقديم أفضل الخدمات من خلال التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في هذه الآونة وذلك وفقاً للآلية الجديدة ودخول المستثمر المحلي والأجنبي في ظل المنافسة الجديدة.

ج- تطوير واستثمار أموال هذه المؤسسات في قنوات استثمارية جديدة تحقق عائداً

مناسباً ومرضياً وتحرير هذه المؤسسات من قبضة الاستثمار الموجه.

د- تطوير هذه المؤسسات وتزويدها بالعناصر المؤهلة والأجهزة الحديثة والمتطورة وربطها بمنظومة موحدة لتنال رضا المتعاملين معها.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

الفرض الأول:

- **الفرض العدم:** إن المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية ليس لها تأثير مباشر على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية.
- **الفرض البديل:** إن المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية لها تأثير مباشر على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية.

الفرض الثاني:

- **الفرض العدم:** لا توجد علاقة بين القدرات المالية للمصارف التجارية الليبية ومتطلبات توسيع قاعدة الملكية.
- **الفرض البديل:** توجد علاقة بين القدرات المالية للمصارف التجارية الليبية ومتطلبات توسيع قاعدة الملكية.

الفرض الثالث:

- **الفرض العدم:** إن القوانين والتشريعات المصرفية الحالية المتعلقة بالمصارف التجارية الليبية لا تؤثر على الخدمات والاستثمارات المصرفية.
- **الفرض البديل:** إن القوانين والتشريعات المصرفية الحالية المتعلقة بالمصارف التجارية الليبية تؤثر على الخدمات والاستثمارات المصرفية.

الفرض الرابع:

- **الفرض العدم:** لا توجد علاقة مترابطة بين تدريب وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي وتقديم الخدمات والاستثمارات المصرفية.
- **الفرض البديل:** توجد علاقة مترابطة بين تدريب وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي وتقديم الخدمات والاستثمارات المصرفية.

خامسًا: أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية الدراسة في:

أ- **بالنسبة للعلم:** إثراء المكتبة العلمية بعمل جديد يتعلق بتوسيع قاعدة المليكة وتأثيراتها على المصارف التجارية، حيث تعاني المكتبة العربية من نقص في هذا المجال.

ب- **بالنسبة للمجتمع:** تمثل هذه الدراسة أهمية كبيرة لتفسير الآثار بتوسيع قاعدة الملكية على المؤسسات المالية المصرفية، وذلك من خلال الاستفادة من نتائج هذه الدراسة والتوصيات والتوجيهات العلمية والعملية في مجال خصخصة المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية.

ج- **بالنسبة للباحث:** تنمية قدرات الباحث في إعداد البحوث والدراسات وزيادة

المعلومات التخصصية والتأهيل العلمى في مجال علم الاقتصاد.

سادساً: حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** حيث تتمثل في المصارف التجارية العاملة بليبيا، وسيتم تقييم تجربة مصرف الجمهورية قبل الدمج وبعد الدمج.

ب- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية فى الفترة من٢٠٠٠ وحتي ٢٠١٣.

سابعاً: منهجية الدراسة:

أ- **الأسلوب العلمي المستخدم:** سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستنتاجي من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع المتخصصة في هذا المجال والتقارير السنوية للمصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي.

ب- **الدراسة الميدانية:** استخدام الأسلوب الاستقرائي عن طريق الاستقصاء لآراء المسئولين، والمهتمين بهذا المجال استخدام وسائل البحث العلمي لجمع البيانات والمعلومات والزيارات الميدانية لإدارتها وأجراء المقابلات الشخصية مع مسئوليها وموظفيها أو توزيع استمارة استبيان متضمنة لجميع الاستفسارات والاسئلة التي لها علاقة مباشرة بهذا الموضوع.

وسوف يتم بناء نموذج إحصائي باستخدام الطرق القياسية تم تقدير هذا النموذج بواسطة الطرق القياسية ثم تقييم هذه التقديرات سواء الناحية الإحصائية أو الاقتصادية وسوف يغطي التحليل الإحصائي الفترة الزمنية ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

ثامناً: مصادر البيانات والمعلومات:

سوف يتم الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات والدراسات السابقة والمقالات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث، وكذلك النشرات و--- السنوية التي تصدر عن المصارف التجارية والمصرف المركزي وبعض الأجهزة الأخرى والمواقع الإلكتروني.

تاسعاً: خطة الدراسة:

حيث تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

الإطار العام للدراسة:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوسيع قاعدة الملكية في المصارف التجارية.

أولاً: أبعاد مفهوم الخصخصة وطرقها ودوافعها الحقيقية .

ثانياً: مفهوم المصارف التجارية ووظائفها وأنواعها .

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في توسيع قاعدة الملكية

أولاً: الأوليات التي تساعد المصارف في دعم عملية التحول.

ثانياً: المعوقات التي تحد من قدرة القطاع المصرفي على المساهمة في عملية التحول.

المبحث الثالث: النموذج القياسي المقترح لقياس أثر الخصخصة على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

النتائج والتوصيات

قائمة المراجع

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لتوسيع قاعدة الملكية في المصارف التجارية.

أولاً: أبعاد مفهوم الخصخصة وطرقها ودوافعها الحقيقية في ٢٠١٢ – ٢٠١٣.

تعريف الخصخصة: Privatization

لقد ارتبط تعريف ومفهوم الخصخصة بمبررات كل دولة لتطبيقها، مما يؤكد أهمية ظروف البيئة المحيطة والنظرة الشخصية لكل باحث حول الخصخصة، ونظرا لحداثة هذا المفهوم فانه لا يوجد تعريف محدد إلا أنه يمكن سرد أهم التعريفات والاجتهادات لمعنى الخصخصة حسب أراء بعض الباحثين في الآتي:

- حيث تعرف بأنها تعني التحرر من القيود بالكفاءة في منشآت القطاع العام وتحويلها إلى حوافز القطاع الخاص[ii].
- وتعرف بأنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص[iii].
- كما تعني كذلك عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئيا أو كليا ويمكن للقطاع الخاص أن يكون إما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية[iv].

أهداف الخصخصة:

الخصخصة ليست الهدف بحد ذاته وإنما هي وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن سردها في الأهداف التالية[v]:

الهدف الأول:- ضرورة تطوير سوق المال المحلي وفتح مجال الاستثمار الخاص للمساهمة في بعض المشروعات المحلية سواء من خلال مشاركة القطاع الخاص أو تكوين مشروعات مشتركة مع الدولة، ومحاولة خفض عجز موازنة الدولة المتمثلة في استنزاف المال العام المنفق في الدعم المستمر والمتزايد للمنشآت الخاسرة، واستخدام الأموال المتحصل عليها من جراء عملية الخصخصة في زيادة حصيلة الإيرادات العامة.

الهدف الثاني:- رفع كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع السلع والخدمات والحصول عليها بجودة أعلى وبسعر أقل، كما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح ورفع كفاءة الاقتصاد المحلي والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

الهدف الثالث:- تخفيف العبء الإداري عن الدولة، وتفرغها للقيام بالمهام الأساسية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها مثل الأمن، والدفاع والصحة والتعليم، والاهتمام بالإصلاحات الاجتماعية الأخرى.

الهدف الرابع:- توسيع قاعدة ملكية الأسهم بين الأفراد والعاملين بالمنشآت التي يتم خصخصتها[vi].

الشروط الضرورية لإنجاح الخصخصة مستقبلاً[vii]:

يعتمد نجاح الخصخصة في البلدان العربية مستقبلا على عدة شروط هامة وهي:

١ ـ التأهيل المؤسسي والتنظيم التسييري:

وهذا التأهيل يتطلب إجراءات وقرارات فوقية أهمها:[viii]

أ) تشكيل هيئات مستقلة للخصخصة: يجب أن تتحلى هذه الهيئات بدعم القيادات السياسية وان تكون غير مرتبطة مباشرة بالمصالح الشخصية والفردية، وان تتمتع بصلاحيات واسعة وأعضائها من ذوي الخبرات المتميزة في القطاع الخاص مع ضرورة ارتباطها بمراكز البحث العلمي، وهذا يتطلب وقتا وجهدا كبيرين.

ب) إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام المخصخصة: أي القيام بالإجراءات القانونية والضرورية لعملية النقل وتجزئة الوحدات الكبرى إلى وحدات منفصلة لتقليل الاحتكار وزيادة المنافسة ورفع كفاءة الأداء.

ج) إتباع سياسات اجتماعية ملازمة لقوى العمل: أي الاهتمام بالعمال والموظفين التابعين للمؤسسة المحالة للخصخصة من خيار العمل بها أو التقاعد أو الحصول على أسهم بأسعار مخفضة.

٢ ـ تطوير الهياكل والتنظيمات النقدية والمالية:

حيث تمثل الهياكل حلقات وسيطة هامة بين المدخرين والمستثمرين فهي تلعب دورا رئيسيا في تعبئة الموارد وتوجيهها للقطاعات الإنتاجية مثل:[ix]

أ) بعث ودعم أسواق المال: عن طريق رصد وتوجيه ورقابة الاستثمارات المتنوعة.

ب) توسيع الأسواق النقدية والرأسمالية: وذلك من اجل دخول المستثمرين الأفراد والاقتصاديون والمؤسسات والعائلات وعدم اقتصارها على البنوك المركزية والحكومية والبنوك التجارية فقط.

ج) إيجاد بيئة مالية وقانونية مستقلة: تعتمد على حماية الملكية وسيادة القانون.

ثانياً: مفهوم المصارف التجارية ووظائفها وأنواعها:

المفهوم:

يرجع تاريخ التعامل بالفن المصرفي إلى سنوات العصور القديمة والوسطى في عهد الإغريق ثم الرومان في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد أن انتشرت وازدهرت التجارة والصناعة وخاصة في أوروبا والمدن الايطالية بالتحديد، حيث تتلمذ الرومان على يد الإغريق في معظم أرجاء العالم القديم عبر مراحل متعددة ومختلفة بدأت بالعصور القديمة والتي اشتهرت بظهور محلات الصرافة الخاصة إلى أن وصلت إلى مرحلة العصور الحديثة وظهور ما يسمى بالمصارف الحكومية ثم تزايد نشاط الشركات الصناعية والتجارية فظهرت المصارف التجارية والمتخصصة ، وامتد هذا التطور وتزايد نشاط الأسواق المحلية واندماجها في الأسواق العالمية إلى أن وصل هذا التطور لظهور ما يسمى بالمصارف العملاقة الحديثة والشاملة التي يشاهدها النظام العالمي في عصرنا هذا.

الأهمية:

تلعب المصارف التجارية دورا هاما في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة وتوظيفها في قنوات الاستثمار المختلفة حيث تتلخص أهميتها في النقاط الرئيسية التالية:

١ – زيادة الإنتاج وذلك عن طريق المساهمة في إنشاء المشروعات الجديدة والتوسع في المشاريع القائمة، وتشغيل المشاريع المتوقفة منها حيث يحتاج التشغيل إلى أموال كثيرة تفوق موارد المشروع الذاتية.

٢- زيادة الاستهلاك وذلك من خلال تنشيط السوق والمساعدة في تمويل شراء السلع المعمرة وغيرها عن طريق الاقتراض المصرفي.

٣- توزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتنويعها من خلال التمويل والاستثمار.

٤ – تشغيل العمالة والموارد العاطلة من خلال السيولة الموجودة بالمصارف وذلك عن طريق منح القروض للمنشآت والمشاريع لغرض تشغيل الموارد العاطلة.

٥ – تسهيل عملية التبادل التجاري عن طريق الحوالات المصرفية والاعتمادات المستندية وغيرها من الخدمات المتنوعة الأخرى.

٦- زيادة الادخار ووضع حوافز للعملاء عن طريق أسعار الفائدة للودائع وحسابات التوفير والقروض.

تعريف المصارف التجارية:

تعرف المصارف التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد اجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل. حيث يطلق عليها مصطلح (بنوك الودائع).[x]

أنواع المصارف:

١ - أنواع المصارف حسب فعاليتها:[xi]

- مصارف الودائع. - مصارف الأعمال. - مصارف الادخار والاستثمار.

٢ – أنواع المصارف حسب شمولها:[xii]

- مصارف ذات الفروع المتعددة. - مصارف إقليمية.
- مصارف محلية. - مصارف دولية.

٣- أنواع المصارف حسب صنفها:

- مصارف وطنية. - مصارف أجنبية.

٤ - أنواع المصارف حسب طبيعة أعمالها:

- المصارف المركزية (مصرف المصارف). - المصارف التجارية (الأهلية).
- المصارف الصناعية (المتخصصة). - المصارف الزراعية (المتخصصة).
- المصارف العقارية (المتخصصة). - مصارف القطاع المختلط.

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي في توسيع قاعدة الملكية

لابد لإدارة كل مصرف أن تحدد الدور المرتقب لمصرفها ومدى إمكانية مساهمته في توسيع قاعدة الملكية، من حيث حجم الموارد والاستخدامات وذلك وفق الإمكانات المتاحة لديه وحجم الموارد التي سوف يخصصها للمشاركة سواء بالإقراض في رؤوس أموال الشركات التي ستعرض للبيع أو أن تنتظر إدارة كل مصرف حتى تحدد الحكومة دور وحجم مساهمة كل مصرف في برنامج نقل ملكية القطاع العام، وأن نجاح برنامج توسيع قاعدة الملكية يعتمد أساساً على وجود البنية الاقتصادية والتشريعية السليمة، والتي تساعد في عملية التحول دون أن تعترضها الصعوبات.

أولاً: الأولويات التي تساعد المصارف في دعم عملية التحول:

من وجهة نظر المصرف هناك أولوية للقضايا التي تساعد في دعم عملية التحول ترتيبها كالتالي:[xiii]

١ـ حجم الموارد المتاحة للجهاز المصرفي للمساهمة في عملية نقل ملكية القطاع العام:

– دور البائع لبعض الشركات المساهمة التي يمتلك فيها حصة من رأس المال بغض النظر عن ربحية الشركات من عدمها.

- دور المصرف كمقرض للشركات المباعة (مديونية الشركات تجاه المصرف).

- دور الوسيط في عمليات البيع والشراء دون أن يكون مالكا لأسهم الشركات المعروضة للبيع.

- دور المدير لعمليات تمويل صفقات الشراء (تمويل عملية شراء الأسهم) والمقيم لأصول الشركات المعروضة للبيع سواء قام ببيعها أو قام بشرائها أو لعب دور الوسيط في هذه العملية.

- ويتكامل دور المصارف من خلال توفير المعلومات والبيانات الخاصة عن الشركات المطروحة أسهمها للاكتتاب والتداول، وذلك للمساهمة في سد فجوة النقص الواضح في المعلومات والضروري لتنشيط سوق المعاملات المالية.

٢ـ الإعداد لطرح وإدارة مجموعة من الأدوات والقنوات الاستثمارية المالية الجديدة والتي منها:

أسهم صناديق الاستثمار والأسهم الممتازة والمطروحة بعقود الاختيار والسندات بأنواعها المختلفة كسندات الصناعة وسندات الدخل والسندات القابلة للتحويل والسندات المطروحة بعقود الاختيار والسندات المضمونة العائد وذات العائد المتغير وعقود الاختيار والعقود المستقبلية، إذ أن هذه الأدوات سوف تساعد في توفير الفرص الحقيقية للمستثمرين للمصرف لتوجيه الأموال إلى هذه الأدوات والتي تساعد بدورها في تصحيح الهياكل المالية للشركات قبل أو عند بيعها.

٣ـ دور الجهاز المصرفي في الإعداد لإنشاء مؤسسات جديدة بالإضافة إلى تطوير القائم منها:

وذلك لمواكبة التطورات العالمية من جهة، ومتطلبات التحول من جهة أخرى إذ يمكن لكل مصرف أو مجموعة من المصارف إدارة إصدار الأدوات المالية وهي في مراحلها الأولى ولكن وعند اتساع رقعة التعامل في هذه الأوراق والأدوات لابد من الإعداد لإنشاء مؤسسات مالية جديدة متخصصة، وأن إنشاء مثل هذه المؤسسات أو المساهمة فيها أمر يتطلبه توفير البنية المؤسسية المالية والتي سيلقى عليها عبء توفير التمويل اللازم والمناسب لعملية التحول إلى الملكية الخاصة الأمر الذي يلقي على عاتق الجهاز المصرفي مهمة توفير التمويل اللازم من مواردها ومن بين هذه المؤسسات:

* صناديق الاستثمار ومؤسسات صانعي الأسواق.
* شركات رأس المال المخاطر (الشركات القابضة).
* بيوت السمسرة (الخصم والقبول) وشركات التأجير التمويلي.

٤- الإدارة والتنظيم الداخلي لكل مصرف:

ويتوقف هذا على درجة اهتمام إدارة كل مصرف ودرجة مساهمتها في عملية تمويل عملية خصخصة ونقل ملكية القطاع العام سواء تم ذلك بإنشاء المؤسسات المالية المتخصصة أو إصدار الأدوات المالية الجديدة، كل ذلك يتوقف على البنية التنظيمية الداخلية التي ستتولى مثل هذه الأعمال، لذا يتطلب الأمر إعادة النظر في الهيكلية الإدارية لكل مصرف واعتماد برنامج التخصص الوظيفي في عملية التحول وكلاً حسب درجة وثقل المصرف والتي يتحدد من خلال استراتيجيته .

٥- التدريب والتطوير:

بالرغم من وجود إدارة متخصصة داخل الجهاز المصرفي بالكامل مهمتها الأساسية هي التدريب والتطوير، إلا أن مثل هذه الإدارة يشوبها نوع من القصور في إسناد مهامها واختيار برامجها التدريبية وبالتالي يجب إعادة النظر في هيكلية هذه الإدارة وإعادة صياغة جدولها لذلك اختيار العناصر المتخصصة المتميزة والطموحة من العاملين وغير العاملين في المصرف ضروري في مرحلة إعداد الكوادر البشرية التي ستلتحق بهذه الإدارات والتي يعقبها تدريب مكثف في الداخل والخارج على المؤسسات وأساليب التمويل الحديثة، والتي أثبتت نجاحها في الأسواق المالية العالمية تمهيدا لإنشائها في الدول التي في طريقها للتحول إلى اقتصاديات السوق الحر.

ثانياً: المعوقات التي تحد من قدرة القطاع المصرفي على المساهمة في عملية التحول:

إن الموارد والإمكانيات والمصالح كلها عوامل تحكم العمل المصرفي وهي تخضع للسلطات لإشرافية التي تحدد لها مهامها ونطاق عملها ومجالاته. فلكل مصرف سياسته المستقلة عن المصارف الأخرى، ويرجع ذلك إلى غياب خطة شاملة تأخذ بها كافة القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي، وهذه الخطة أو السياسة أصلا غير موجودة ولا حتى عند أدنى مستوى لها، فعلى هذا الأساس يترك كل مصرف ضمن حدود إمكانياته للمساهمة في تمويل مشاريع تحويل الملكية أو الإدارة للمشاريع العامة، ولذلك

فإن عمليات التمويل مهما تعاظمت سوف تظل دون مستوى الطموحات والمتطلبات لانتهاج برامج الإصلاحات المستهدفة.(xiv)

المبحث الثالث: النموذج القياسي المقترح لقياس أثر الخصخصة على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣.

تحليل البيانات واختبار الفروض للنموذج القياسي:

مقدمة:

يحاول الباحث من خلال استمارة استبيان المعدة توضيح **أثر توسيع قاعدة الملكية على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية، دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م"** وتم تقسيم هذه الاستمارة إلى عدد من المتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع محل الدراسة في ضوء الفروض التالية:

١. الفرضية الأولى:

الفرض العدم: إن المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية ليس لها تأثير مباشر على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية.

الفرض البديل: إن المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية لها تأثير مباشر على خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية.

٢. الفرضية الثانية:

الفرض العدم: أن القوانين والتشريعات المصرفية الحالية المتعلقة بالمصارف التجارية الليبية لا تؤثر على الخدمات والاستثمارات المصرفية.

الفرض البديل: أن القوانين والتشريعات المصرفية الحالية المتعلقة بالمصارف التجارية الليبية تؤثر على الخدمات والاستثمارات المصرفية.

٣. الفرضية الثالثة:

الفرض العدم: لا توجد علاقة تربط بين تدريب وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي وتقديم الخدمات والاستثمارات المصرف

الفرض البديل: توجد علاقة مترابطة بين تدريب وتطوير العاملين في القطاع المصرفي الليبي وتقديم الخدمات والاستثمارات المصرف.

٤. الفرضية الرابعة:

الفرض العدمي: لا توجد علاقة تربط بين القدرات المالية للمصارف التجارية الليبية ومتطلبات توسيع الملكية.

الفرض البديل: توجد علاقة تربط بين القدرات المالية للمصارف التجارية الليبية ومتطلبات توسيع الملكية.

أساليب التحليل الإحصائي:

تم تفريغ البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي المعروف برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V. 20، وتعد هذه الخطوة – تفريغ البيانات– خطوة تمهيدية

لتبويب البيانات، ومن خلاله تم:

١- اختبار الثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاختبار ثبات متغيرات الدراسة.
٢- اختبار صدق الإتساق الداخلي من خلال ايجاد الجذر التربيعي لإجمالي محاور الاستقصاء.
٣- الإحصاءات الوصفية للبيانات من خلال جدولة البيانات في صورة جداول (تكرارية والمتوسط الحسابي والإنحراف المعياري) لمتغيرات الدراسة.
٤- إيجاد العلاقات الإرتباطية بمعامل ارتباط بيرسون للتحقق من صحة فروض الدراسة.
٥- تحليل الانحدار والمتعدد لمحاور الدراسة الرئيسية.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع :

- y توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة)

المتغيرات المستقلة:

- χ_1 الخدمات والاستثمارات المصرفية
- χ_2 أثر القوانين والتشريعات المصرفية على العمل المصرفي
- χ_3 الموارد المالية للمصارف التجارية
- χ_4 التدريب والتطوير في القطاع المصرفي

التحليل الديموجرافي لبيانات للاستقصاء:

جدول (٢) توزيع عينة الدراسة تبعاً للمسمى الوظيفي للمشارك

بيان	التكرار	النسبة
مدير ادارة	٦	%٦.٧
مدير فرع	١١	%١٣.٣
رئيس قسم	١٧	%١٨.٩
موظف	٥٥	%٦١.١

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن هناك عدد ٦ مدير إدارة بنسبة تكرار ٦.٧%، وعدد ١١ مدير فرع بنسبة تكرار ١٢.٢%، وعدد ١٧ رئيس قسم بنسبة تكرار ١٨.٩%، وعدد ٥٥ موظف بنسبة تكرار ٦١.١%.

جدول رقم (٣) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

المتغيرات	٣٠ سنة أو اقل		٣١-٤٠ سنة		٤١-٥٠ سنة		٥١ سنة أو اكثر	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
النوع (الجنس)	٩	١٠	٤٤	٤٨.٩	٢٧	٣٠	١٠	١١.١

من الجدول السابق لتوزيع عينة الدراسة تبعًا لمتغير العمر (السن) كانت موزعة كالتالي (٤٤) مفردة بنسبة (٤٨.٩%) للعمر من (٣١: ٤٠) وهي النسبة الاكبر، و(٢٧) مفردة بنسبة (٣٠%) للعمر من (٤١: ٥٠)، و(١٠) مفردة بنسبة (١١.١%) للعمر من (٥١سنة فأكثر)، و(٩) مفردة بنسبة (١٠%) للعمر من (٣٠ سنة أو أقل).

جدول رقم (٤) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص الاكاديمي

المتغيرات	ماجستير فما فوق		بكالوريوس او ليسانس		دبلوم متوسط أو ثانوية		مستوي دراسي اقل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المؤهل الدراسي	٨	٨.٩	٥٣	٥٨.٩	٢٢	٢٤.٤	٧	٧.٨

من الجدول السابق لتوزيع عينة الدراسة تبعًا للتخصص الاكاديمي كانت موزعة كالتالي(٥٣) مفردات بنسبة (٥٨.٩%) من ذوي (البكالوريوس والليسانس) وهي النسبة الأعلى، ثم (٢٢) مفردة بنسبة (٢٤.٤%) من الحاصلين على (دبلوم متوسط أو ثانوية)، و(٨) مفردات بنسبة (٨.٩%) من الحاصلين على (ماجستير فما فوق)، و(٧) مفردات بنسبة (٧.٨%) من الحاصلين على (مستوى دراسي أقل).

جدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغيرات	أكثر من ١٥ سنة		من ١١ الي ١٥ سنة		من ٥ الي ١٠ سنوات		اقل من ٥ سنوات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	١٤	١٥.٥	٢٩	٣٢.٢	٤٠	٤٤.٤	٧	٧.٨

من الجدول السابق لتوزيع عينة الدراسة تبعًا لمتغير سنوات الخبرة كانت موزعة كالتالي (٤٠) مفردة بنسبة (٤٤.٤%) لسنوات الخبرة من (٥: ١٠) وهي النسبة الاكبر، و(٢٩) مفردة بنسبة (٣٢.٢%) لسنوات الخبرة من (١١: ١٥)، و(١٤) مفردة بنسبة (١٥.٥%) لسنوات الخبرة من (أكثر من ١٥ سنة)، و(٧) مفردة بنسبة (٧.٨%) لسنوات الخبرة من (أقل من ٥ سنوات).

اختبار الثبات والصدق لأسئلة الاستبيان:

لذلك قام الباحث باستخدام معامل قياس الثبات ألفا كرونباخ حيث تمثل نسبة ٥٠% الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا، بالإضافة إلى معامل الصدق الذي يمثل الجذر التربيع لمعامل الثبات كما بالجدول رقم (٦)، ونظرا إلى انه كلما اقتربت قيمة معامل ألفا كرونباخ من الواحد الصحيح دل ذلك على مصداقية البيانات وأنها تعكس العينة واقع مجتمع الدراسة.

جدول رقم (٦) معامل قياس الصدق والثبات

معامل الصدق	معامل الثبات	بيـــــــان	
%٩٤.٠	%٨٨.٣	توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة)	y
%٩٦.١	%٩٢.٣	الخدمات والاستثمارات المصرفية	χ_1
%٩٩.٥	%٩٩.٠	أثر القوانين والتشريعات المصرفية على العمل المصرفي	χ_2
%٩٩.٤	%٩٨.٨	الموارد المالية للمصارف التجارية	χ_3
%٣١.٥	%٩.٩	التدريب والتطوير في القطاع المصرفي	χ_4

ويتضح لنا بعد قياس الثبات والصدق أن توسيع قاعدة الملكية بمعامل ثبات قدرة ٨٨.٣% ومعامل صدق قدرة ٩٤% التي تمثل المتغير التابع بالدراسة، باقي المتغيرات والتي تمثل المتغيرات المستقلة بالدراسة:

- الخدمات والاستثمارات المصرفية بمعامل ثبات قدرة ٩٢.٣ % ومعامل صدق قدرة ٩٦.١%.
- أثر القوانين والتشريعات المصرفية على العمل المصرفي بمعامل ثبات قدرة ٩٩ % ومعامل صدق قدرة ٩٩.٥%.
- الموارد المالية للمصارف التجارية بمعامل ثبات قدرة ٩٨.٨ % ومعامل صدق قدرة ٩٩.٤%.
- التدريب والتطوير في القطاع المصرفي بمعامل ثبات قدرة ٩.٩ % ومعامل صدق قدرة ٣١.٥%.

مما يدل إن أسئلة الاستبيان تعبر عن مشكلة الدراسة محل البحث.

نتائج الدراسة الميدانية:

يقوم الباحث بعرض لنتائج الدراسة كما يلي :

أولاً: بيان علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبار فروض الدراسة من خلال أسلوب الانحدار المتعدد.

ويستخدم الباحث تحليل الارتباط في تقدير درجة الارتباط الخطي (مدى وجود علاقة خطية) بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة محل الدراسة، ويتم اختبار معنوية معامل الارتباط من ذلك الافتراضات التالية:

الافتراض الأول:

$$H_0 : p = 0$$

معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل غير معنوي عندما تكون (sig.) اكبر من مستوى المعنوية للدراسة(٥%) وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض.

الافتـــــــــــــــــراض الثـــــــــــــــــاني:

$$H_1 : p \neq 0$$

معامل الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل معنوي عندما تكون (sig.) اقل من مستوى المعنوية للدراسة (٥%) وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض.

قام الباحث باستخدام معامل الارتباط بيرسون (Pearson) الذي يتميز بالخصائص الاتية(xv):

$$r = \frac{\sum_{i=1}^{n} y_i x_i - n\bar{y}\bar{x}}{n\sigma_y n\sigma_x}$$

حيث أن :

Y المتغير التابع

X المتغير المستقل

σ_y الانحراف المعياري للمتغير التابع

σx الانحراف المعياري للمتغير المستقل

كما أن المعامل لا يزيد عن الواحد الصحيح ، وهو دائماً محصور بين (+١،-١) ويكون موجباً إذا كان الارتباط طردياً ، وسالباً إذا كان عكسياً ، وإذا كانت r=0 كان الارتباط منعدماً اى أن الظاهرتين مستقلتان عن بعضهما البعض. ويوضح الجدول (٧) معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (٧) معاملات الارتباط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة

بيـــــــــان		x_1	x_2	x_3	x_4
y_1	قوة الارتباط	%٩٧.٦	%٩٦.٠٠	%٩٧.١٠	%٩٢.٨٠
	مستوي الدلالة	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠

- المتغير (y_1) الخاص بالمعلومات المتعلقة بمتطلبات توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) يرتبط مع المتغير (X_1) الخاص بالمعلومات المتعلقة بالخدمات والاستثمارات المصرفية بعلاقة ارتباط طردية قوية جداً بقوة مقدارها ٩٧.٦% وذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٥%.

وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض البديل: إن خدمات واستثمارات المصارف التجارية الليبية له تأثير مباشر على المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية.

- المتغير (y_1) الخاص بالمعلومات المتعلقة بمتطلبات توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) يرتبط مع المتغير (X_2) الخاص المعلومات المتعلقة بتحليل أثر القوانين والتشريعات المصرفية على العمل المصرفي بعلاقة ارتباط طردية قوية جداً

بقوة مقدارها ٩٦% وذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٥%.

وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض البديل: إن المعلومات المتعلقة بتحليل أثر القوانين والتشريعات المصرفية على العمل المصرفي لـه تـأثير مباشر على المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية.

- المتغير (y_1) الخاص بالمعلومات المتعلقة بمتطلبات توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) يرتبط مع المتغير (X_3) الخاص المعلومات المتعلقة بالموارد المالية للمصارف التجارية بعلاقة ارتباط طردية قوية جداً بقوة مقدارها ٩٧.١% وذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٥%.

وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض البديل: إن المعلومات المتعلقة بالموارد المالية للمصارف التجارية له تأثير مباشر على المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية.

- المتغير (y_1) الخاص بالمعلومات المتعلقة بمتطلبات توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة) يرتبط مع المتغير (X_4) الخاص المعلومات المتعلقة بالتدريب والتطوير في القطاع المصرفي بعلاقة ارتباط طردية قوية جداً بقوة مقدارها ٩٢.٨% وذات دلالة معنوية عند مستوي معنوية ٥%.

وهو ما يدعونا إلى قبول الفرض البديل: إن المعلومات المتعلقة بالتدريب والتطوير في القطاع المصرفي له تأثير مباشر على المتطلبات الأساسية لتوسيع قاعدة الملكية.

تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression:

اختبارات صلاحية النموذج:

يتم اختبار صلاحية النموذج من خلال:

١- أجراء اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA):

وذلك من خلال المعالة التالية لتحليل التباين بين متغيرين في اتجاه واحد كما يلى:

$$F = \frac{\hat{\beta}_2^2 \sum \chi_i^2}{\sum \hat{u}_i^2/(n-2)}$$

$\hat{\beta}_2^2$ الخلاف الأدنى في كامل المتغير المقدّر الغير متحيّزِ

$\sum \hat{u}_i^2$ مجموع الخلاف الأدني لمربعات الخطاء المعياري

$\sum \chi_i^2$ مجموع اختبار كاى تربيع للمتغير المستقل (i)

ويهدف الباحث من أجراء هذا الاختبار إلى اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال الفرضيات الإحصائية التالية :

– الفرض الأصلي (H_0): نموذج الانحدار غير معنوي (لا يختلف قيم المعاملات عن

الصفر).

- الفرض ألعدمي (H_1) : نموذج الانحدار معنوي(تختلف قيم المعاملات عن الصفر).

٢- معامل التحديد (R^2):

معامل التحديد في حالة الانحدار المتعدد يكون على الصورة التالية :

$$R^2 = \frac{\widehat{b_1}\sum \overset{*}{x_1}\overset{*}{y} + \widehat{b_2}\sum \overset{*}{x_2}\overset{*}{y}}{\sum \overset{*}{y^2}} = \frac{\sum \widehat{y}^2}{\sum \overset{*}{y}^2}$$

وعليه يمكن القول أن:

- إذا كانت قيمة (R^2=0) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج منعدمة ، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكون عند حدها الادني ، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) يكون قد فشل في تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y).
- إذا كانت قيمة (R^2=1) فهذا يعنى أن المقدرة التفسيرية للنموذج كاملة، وان جودة توفيق معادلة الانحدار تكزن عند حدها الأعلى، أو بعبارة أخرى فإن هذا يعنى أن المتغيرات المستقلة (X_n) يكون قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (Y).

للتأكد من اختبار الاستقلالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي:

جدول رقم (٨) تحليل التباين

بيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
الانحدار	٥٢.٢٧٥	٣	١٧.٤٢٥	٧٧٤.٦٠٥	d٠٠٠.
البواقي	١.٩٣٥	٨٦	٠.٠٢٢		
الإجمالي	٥٤.٢١	٨٩			
R^2	%٩٦.٣				
R	%٩٨.٢				

الجدول رقم (٨) يوضح لنا نتيجة مقارنة المتوسطات باستخدام اختبار (F) والذي يوضح لنا وجود دلالة إحصائية للعلاقة بين المتغير التابع (بالمعلومات المتعلقة بمتطلبات توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة)) والمتغيرات المستقلة لاختبار (F-test) بقيمة مقدارها (٧٧٥ تقريباً) بدرجات حرية (٣، ٨٦) نظراً لان ($F-sig. < 0.05$)، وهو يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي (H_0) وقبول الفرض البديل (H_1)، اى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بمعامل ارتباط كلي طردي كلى قدرة

٩٨.٢%، ومعامل التحديد للنموذج ٩٦.٣%.

وبالتالي تصبح معادلة الانحدار المتعدد هي:

$$\hat{y_1} = 0.377 + 0.810\ \mathcal{X}_1 + 0.523\ \mathcal{X}_2 + 0.535\ \mathcal{X}_3 + 0.098\ \mathcal{X}_4$$

النتائج والتوصيات

النتائج:

١. ضعف أداء القطاع العام في تنفيذ المهام المسندة إليه وانعدام الحوافز للإداريين والعاملين خلق لديهم إحساس يعدم المسئولية تجاه المؤسسات العامة التابعين لها وساهم في التوجه للقطاع الخاص وتشجيعه.

٢. تحسن مستوى أداء الخدمات والاستثمارات لدى بعض المصارف التجارية التي ساهم قبل عملية المشاركة مما يؤثر بإيجابية توسيع قاعدة الملكية.

٣. تستفيد المصارف التجارية من تقديم الخدمات وتحسينها في ظل مرونة التشريعات والقوانين المنظمة لأعمالها مما يساهم في زيادة حجم استثماراتها والذي بدوره يزيد من هامش ربحها.

٤. إن الاهتمام بالعنصر البشري [الكادر الوظيفي] وتطويره عن طريق مراكز التدريب المتخصصة في هذا المجال تنتج عنه تحسن كبير في أداء المصرف ما أثر إيجابياً في زيادة حجم الاستثمارات والخدمات وإقبال العملاء عليه.

٥. اتضح أن القدرات المالية المصرفية دور فعال في عملية إنجاح توسيع قاعدة الملكية بالمصارف التجارية حيث عدم مقدرة هذه المؤسسات على تأمين الوضع المالي في حالة استقلالها أو توسيعها يؤدي إلى إفلاسها وبالتالي فشل سياسة التوسع ككل.

التوصيات:

١. العمل على تمليك المصارف العامة للأفراد وتخلي الدولة عن ملكيتها وفتح المجال أمام إقامة مؤسسات مالية جديدة سيساعد على خلق جو من المنافسة في القطاع المالي والسماح للأجانب بالاشتراك في ملكية بعض المصارف سيعمل على تحديث العمل المصرفي والرفع من مستوى أدائه وكفاءته.

٢. العمل على تقوية الجهاز المصرفي الليبي من خلال وضع نظام رقابي جيد يتابع سير العمل المصرفي بصفة دورية ومنتظمة.

٣. العمل على تطوير وتنمية العاملين بالمصارف التجارية الليبية وذلك بأحد دورات مكثفة حتى يتسن لهم تقديم أفضل الخدمات للعملاء.

٤. البدء في عمليات دمج المصارف لخلق كيانات مصرفية قوية قادرة على المنافسة بعد تخلي المصرف المركزي عن ملكيتها لإتمام عملية الخصخصة مما يزيد من روح التنافس والتطوير وتقديم خدمات جديدة.

المراجع:

([i]) د.فرحات صالح شرنتة، "علاقة برنامج قاعدة الملكية بكل من الخصخصة والشراكة" مجلة التمليك، العدد السابع، ٢٠٠٧، ص١٦.

(ii) فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٣.

([iii]) مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٧.

([iv]) عبدالعزيز بن حبتور، إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، الأردن، ١٩٩٧. ص ١٢.

([v]) عبد السلام كبلان، الخصخصة الطرق والمشاكل والمتطلبات، مؤتمر الخصخصة، مركز البحوث الاقتصادية، ليبيا، بنغازي، ٢٠٠٤، ص ٧.

([vi]) محمود سعيد الفاخري، إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع قاعدة الملكية، رؤية مستقبلية، ندوة الاستثمار في الاقتتصاد الليبي الواقع والأفاق، كلية الاقتصاد، جامعة قار يونس، ٢٠٠٣، ص١١.

([vii]) عبد الفتاح العموص، أفاق وضمانات الاستثمارات العربية-الأوروبية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، الطبعة الأولى، يوليو ٢٠٠١، ص ٣٥٥.

([viii])Sathye, Milind. "Privatization, performance, and efficiency: A study of Indian banks." Vikalpa 30.1 (2005): 7-16.

([ix]) عبدالله سالم، الخصخصة وتقييم الأصول والأسهم في البورصة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٨١.

([x]) محمد زكي هاشم، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، الطبعة ٧، بيروت، ص ١٩٠.

(xi)Savas, Emanuel S., and Emanuel S. Savas. Privatization and public-private partnerships. New York: Chatham House, 2000, pp 1-12.

(xii)Morris, John C. "Defining Privatization A Response to Dominy." Public works management & policy 4.2 (1999), pp 152-155.

(xiii) دور المصارف في عملية التخصصية، المجلد الخامس عشر، العدد ١٧٧ (اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٥)، ص٧٤.

(xiv)اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.

([xv]) د/ فرج عبدالعزيز عزت، نظرية الاقتصاد القياسي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص١٢٦- ١٢٧.